

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Dostour
<b>DATE:</b>	12-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	230,000
<b>TITLE :</b>	Doctors call for a board to defend doctors...and a code of ethics that includes 13 items for patient rights
<b>PAGE:</b>	11
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Government News
<b>REPORTER:</b>	Staff Report

**لأول مرة.. البرلمان يناقش «الإهمال الطبي».. ١٠ آلاف ضحية سنوياً**

**أطباء يطالبون بمجالس للدفاع عن الأطباء.. وميثاق أخلاقي يضم ١٣ بنداً لحقوق المريض**

في بادئة قد تكون الأولى من نوعها يستعد البرلمان المصري لمناقشة واحدة من أكثر الملفات الشائكة في منظومة الصحة ودائماً ما يتم السكوت عنها وإغلاقها رغم أن عدد الضحايا يصل إلى أكثر من ١٠ آلاف قتيل سنوياً، يلقون حتفهم داخل غرف العمليات نتيجة الأخطاء الطبية.

وقد تقدمت النائبة هادية فهم -عضو مجلس النواب- بطلب إحاطة إلى الدكتور على عبدالحال -رئيس مجلس النواب- فيما يخص الإهمال الطبي داخل المستشفيات الحكومية، وعلى الأخص بمحافظات الشرقية، مبينة أنها وجهت طلب الإحاطة إلى السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء وإلى السيد وزير الصحة، أبدت خلاله استياءها من تزايد الإهمال الطبي داخل المستشفيات الحكومية بمحافظات الشرقية، ما أدى إلى زيادة عدد الضحايا جراء ذلك الإهمال.

وصنفت النائبة الإهمال الطبي بداية من رفض استقبال المرضى إلى جانب غياب الرعاية الطبية وتقص العلاج الطبي لهؤلاء المرضى، مشيرة إلى أنها سلطت الضوء على طلبها على واقعة مستشفى رمد طنطا والتي كان آخرها حقن ١٣ شخصاً بمادة «الأفاستن» المحرمة دولياً مما أدى إلى إصابة بعض الحالات بالعمى.

يأتى ذلك في الوقت الذي رصدت الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي في أحدث تقاريرها أن هناك ٩٠٠ قضية إهمال طبي ضد أطباء وفقاً لتقديرات النيابة العامة أي بمتوسط

٣ قضايا يومياً، بالإضافة إلى تلقي وزارة الصحة نحو ١٢٠٠ شكوى سنوياً ضد الأطباء، بمعدل يصل إلى ١٢٠ شكوى شهرياً، أي أن الأطباء المصريين يرتكبون ٢١٠٠ خطأ قاتل سنوياً بمعدل ستة أخطاء يومياً.

من ناحية أخرى أكد الدكتور محمد حسن خليل -المنسق العام للجنة الحق في الصحة- عدم وجود نظام في مصر لممارسة الطب، وعدم وجود رقابة للدولة على المستشفيات، مشيراً إلى أن جميع الهيئات الرقابية وممارستها تدهورت في الفترة الأخيرة، وأن طبيعة عملها والتراخيص التي تصدرها تلك الهيئات شكلية، مبيناً في الوقت نفسه أن نقابة الأطباء مهمتها الدفاع عن الأطباء حتى إذا كانوا مخطئين، مطالباً بضرورة إنشاء نقابة متخصصة للدفاع عن حقوق المرضى داخل وزارة الصحة.

وطالب بضرورة تقديم ملفات متكاملة بالحقائق والصور والتقارير الطبية حتى يستطيع التأكد من إذا كان الحادث إهمالاً طبيياً أم مضاعفات، على أن يكون هناك جهاز رقابي متخصص في الرقابة على الإجراءات الصحية للمريض، موضحاً أن الكارثة الحقيقية للإهمال الطبي تأتي من سوء التعليم الطبي الذي أصبح في حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم مهنة الطب على أساس علمي حديث.

الدكتور علاء غنام -مدير برنامج الحق في الصحة- أكد أن مصر أصبحت في حاجة ملحة إلى تأسيس روابط للدفاع

عن المرضى الذين يتعرضون بصفة شبه يومية للانتهاك الصارخ، موضحاً عدم وجود إطار قانوني لحق المريض، مثلما يوجد في الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل مع ميثاق عام لحقوق المريض.

وطالب بضرورة عرض ميثاق الدفاع عن المرضى على أجنحة اللجنة التشريعية لمجلس النواب بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمناقشته أثناء تشكيل اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور مثلما فعلت دول العالم المتقدم، مبيناً أن الميثاق يتكون من ١٣ بنداً تشمل الحق في خدمة المريض، والحق في معرفة نوع وطبيعة العلاج، والحق في الموافقة على نوعية التدخل الطبي، والحق في الخصوصية، والحق في احترام وقته في تلقي العلاج، والحق في المناظرة الطبية والكشف الصحيح، والحق في السلامة العلاجية، والحق في التعويض في حالة وجود أي إهمال طبي في علاجه، والحق في العلاج المتاح، والتمتع بكل التدخلات الطبية الحديثة بغض النظر عن قدراته المادية، والحق في تجنب الألم والمعاناة، والحق في الشكوى، والحق في المواطنة النشطة.

وأشار إلى أنه سيطلب المؤسسات الصحية بتشكيل مجالس يمثل فيها المريض، حتى يتمكن المريض المصري من الحصول على حقه سواء بالتقاضى أو من خلال نقابة الأطباء التي يجب أن تدافع عن المريض، موضحاً أن الأخطاء الطبية تأتي في العادة نتيجة للمنظومة الفاسدة والمحددة الاجتماعية المتدنية للصحة.